



رؤيه في الاصلاح الحكومي

أوس مجید غالب العوادی

سلسلة ابحاث مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقره الرئيس في بغداد. مهمته الرئيسية، فضلاً عن قضايا أخرى، تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخص العراق بشكل خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. ويسعى إلى إجراء تحليل مستقلٌ، وإيجاد حلول عملية جلية لقضايا معقدة تهم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2016

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

رؤية في الاصلاح الحكومي

أوس مجيد غالب العوادي

مقدمة

بدأت كلمة الاصلاح الحكومي تتردد في الاونة الاخيرة من على منابر الاعلام و في اروقة السياسة و صناع القرار و تشغل حيزاً واسعاً في ذهنية المواطن العراقي و تضيف الى هومهم هما اخر بضرورة نقل هذا المصطلح من واقع النظرية الى التطبيق.. من الاصلاح لقطاع معين في الدولة الى الاصلاح بمعناه الشمولي الذي يتضمن القطاعات السياسية والامنية والاقتصادية والخدمية كافة. ولا يخفى على المتابع ان عملية الاصلاح يجب ان تكون مسؤولة وطنية تضامنية يسعى الجميع الى تحقيقها وتطبيقها كل حسب موقعه لوضع البلد على المسار الصحيح في خطوات عملية يتم تحديدها من قبل صناع القرار السياسي او الشعب باعتباره المعني الاول او جماعات الضغط التي تدفع بهذا الاتجاه .

ان ما يمر به البلد من واقع امني متداين واهيا في البني التحتية الذي ادى الى سوء الخدمات المقدمة، والتزلف الإداري، وضعف التنسيق الحكومي، وعدم انسجام صناع القرار السياسي، والانكماش الاقتصادي، وغياب التشریعات والقوانين، و تراجع التعليم، و تفشي الفساد في مرفاق الدولة كافة، واقتضاء الخبرات الوطنية كل ذلك ادى الى الانهيار وبوتيرة متتسارعة في ارکان الدولة كافة، وانعكس سلباً على المواطنين بالدرجة الاولى. على هذا الاساس نرى ان عملية الاصلاح يجب ان تكون شمولية لا تقتصر على الجانب السياسي فقط، بل تتعداها الى الجوانب الادارية والقانونية والاقتصادية والتربوية والثقافية، وان يشمل الامر كل انواع الخدمات التي تقدم للمواطنين.

كما ان دراسة امكانية الاصلاح يجب ان تمر عن طريق وضع اليات عمل جديدة وفق رؤى جديدة تقوم على اساس تشريعي رصين بعيد عن البيروقراطية الادارية والتعقيدات والروتين، قائم على اساس تسهيل الاجراءات الادارية من خلال الاستفادة من التطور التكنولوجي في قطاعي المعلومات والاتصالات، وهذا يقع على عاتق السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس النواب، ان المشهد السياسي العراقي بحاجة الى حزمة من الاصلاحات المهمة تأخذ طرقها الى ارض الواقع فتغير الامور نحو الاحسن، وتضع كل شيء في موقعه الصحيح ولا ياتي ذلك الا من خلال مرتکرات اساسية تمثل بما يلي :

- الرؤية
- التشريع
- المؤسسات
- صانع القرار

تعريف الاصلاح

هو عملية تعديل و تطوير جذرية في شكل نظام الحكم وبالوسائل التي يتيحها ذلك النظام و بمعنى اخر هو تطوير كفاءة و فعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا و اقليميا و دوليا كونه حركة تتبع من داخل النظام السياسي تتسم بالشمولية و الواقعية و تسلك منحى الشفافية و التدرج و ترتكز على المضامون و تبتعد عن الشكليات

المهد من الاصلاح

ان المهد من الاصلاح يتمحور حول رياضة كفاءة الاجهزة الحكومية من وزارات و دوائر و مؤسسات عامة، وتحفيض نفقاتها، وتحسين نوعية الخدمة المقدمة للمواطن، وزيادة الانتاج وذلك من خلال احداث تغييرات جوهرية في الهيكل التنظيمي للحكومة و اساليب الادارة و سلوكيات العاملين، علما ان هذه التغييرات تختلف من دولة الى اخرى تبعاً لنظام الحكم والسياسة العامة والنظام الاداري المتبعة في تلك الدول.

الركيزة الاولى

الرؤية الاصلاحية

ان عملية الاصلاح تتطلب قبل كل شيء وجود رؤية لتطبيق هذا العنوان العام، ان امتلاك رؤية والایمان بها يعد من اولى الخطوات العملية للقيام بعملية الإصلاح، وذلك لغرض تحديد و حصر المسؤوليات بالتنسيق مع بقية الاطراف التي تومن بضرورة عملية الاصلاح التي يتبنّاها صانع القرار المتمثلة بتشخيص مكامن الخلل، سواءً كان على مستوى النظام السياسي او النظام الاداري او النظم الاقتصادي في البنية المؤسسية للدولة، واعادة النظر في هيكلتها من جديد، ومحاولة تغيير فلسفة ودور الدولة لتكون جهة خادمة للمواطن لا مخدومة، وذلك من خلال مد جسور التعاون مع المؤسسات والمراكز البحثية والجامعات، فضلاً عن مد أواصر التعاون بين صانع القرار من جهة و منفذ القرار من جهة أخرى، هذا كله يصب بصورة ايجابية في عملية الاصلاح الشامل للدولة.

وتبني الرؤية الاصلاحية على محورين اساسيين :-

• تأمين المورد البشري الذي يتبنى عملية الاصلاح على ارض الواقع و الذي يقع على عاتقه مهمة تشريع القوانين و الانظمة الادارية التي تساعده في اجراء عملية الاصلاح.

• تقييم البيئة و المناخ الملائم للقيام بهذه العملية، التي تتضمن بلورة الرأي العام من خلال الاعلام و تثقيف الجمهور لخلق البيئة و المناخ الملائم و الوقت المناسب لعملية الاصلاح .

ان التعرف على مستويات الاداء في اجهزة الدولة عامة، ومعدلات النمو الاقتصادي، ومتوسط انتاجية الفرد، وعوامل التدريب في مستوى جودة الخدمات التي تقدمها مختلف المؤسسات سواءً كانت قطاعاً خاصاً او عاماً او مشتركاً له الاثر في تكوين خلفية معرفية ورؤية متكاملة لاجراء عملية الاصلاح الجزئي او الشامل في الدولة، وبالتالي فتحن بحاجة الى دراسات متكاملة لكافة القطاعات، وبيانات، وارقام دقيقة، واستبيانات واستطلاعات للرأي لغرض تكوين رؤية متكاملة عن حجم الاختيارات و الفساد المنتشر في قطاعات الدولة المختلفة.

ان الرؤية والشعور بال الحاجة الى الاصلاح بنظر خبراء السياسية يجب ان تمر بعدة مراحل و هي كما يلي :-

1. يجب ان ينمو الاحساس بال الحاجة للإصلاح في إطار النظام السياسي الواعي والمنتظر بشكل مبكر.
2. ينتقل هذا الاحساس عبر الاقفية السياسية للجماهير الى القيادة السياسية العليا للدولة التي تدرس وتبني فكرة الاصلاح.
3. تنتقل مفاهيم واهداف القيادة السياسية بالنسبة للإصلاح الى المؤسسات والمعاهد والجامعات والمراكز المعنية بالتطوير، التي تحدد الاتجاهات والصيغ الرئيسة لعملية الاصلاح بالتعاون مع الادارات المتخصصة.

الخطوات الاستراتيجية في عملية الاصلاح

هناك عدة خطوات لغرض تكوين رؤية واستراتيجية لعملية الاصلاح وهي كما يلي

أولاً : - ضرورة وجود استراتيجية ملائمة للإصلاح الاداري، وهذا يعني تحديد الاهداف والغايات المطلوب بلوغها ووسائل وطرق تفيذها بأعلى كفاءة ممكنة. ان تحديد اهداف وغايات الاصلاح قد تكون صعبة للغاية نظراً لوجود اطراف متعددة في المجتمع العراقي تمثل بالقوى السياسية والاحزاب الدينية، العشائر، المرجعيات الدينية، كون ان هذه القوى قد تكون متباعدة في اهدافها ولغرض الحصول على استراتيجية حمايدة تضمن وجود نظام يضمن حقوق افراد الدولة كافة ويقف بمسافة واحدة من جميع المكونات نترك هذه المهمة على عاتق المراكز والمعاهد والجامعات والمراكز البحثية المتخصصة في الاصلاح والتنمية الادارية التي يفترض ان تقوم بدراسة شاملة لمواطن الخلل كافة وایجاد الحلول المناسبة ذلك من خلال ما يلي:-

1. إحداث تغييرات جوهرية في مفهوم الخدمة المدنية وتحديد دورها ومهام مؤسساتها وعلاقتها مع المؤسسات الأخرى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في إطار النظام السياسي.

2. تحقيق المزيد من المساءلة والمراقبة في الجهاز الإداري، وتنمية نظام الاتصالات وتبادل ونشر المعلومات بشفافية.
3. تحقيق المزيد من اللامركزية بالنسبة للمؤسسات والسلطات الإدارية.
4. الغاء الاسراف المالي وضغط النفقات.
5. تنمية المورد البشري والتوكيل على زيادة انتاجيته في القطاعات العامة والخاصة كافة.

ثانياً : - تحديد الجهاز المسؤول عن الاصلاح الشامل وتعد هذه الخطوة من اهم الخطوات، حيث ان الاجهزة و صناع القرار المسؤولين عن برامج الاصلاح يجب ان تسخر كل امكاناتها من اجل تحويل خطط الاصلاح الى واقع حي وملموس، من خلال اتخاذ سلسلة من القرارات الهامة ذات الصلة بهذا الشأن ، و التي تسعى جاهدة من اجل تقوية مركزية لجهاز الاصلاح الإداري وتدعم الثقة به وتعزيز التنسيق بين عناصره سواء كانت وحدات ادارية او استشارية او تنفيذية

ثالثاً : - تعين وسائل تنفيذ عملية الاصلاح التي يقودها المتخصصون :

1. الاعتماد بشكل رئيسي على التنظيمات السياسية واجهزتها المختلفة وخاصة الاعلامية منها، حيث تلجم السلطات السياسية عبر قرارات مدرورة الى احداث صدمة اصلاحية ادارية عن طريق تطهير وتخلص الاجهزة الادارية من بعض الشخصيات العامة وعزلها عن مواقعها العليا لأنها تعارض عملية الاصلاح
2. تمكين اجهزة الادارة العامة من ممارسة صلاحياتها ومسؤوليتها بعيدا عن المركزية والبيروقراطية المعرقلة لحركة التطور الفني والتقني، التي لا تستحب لمعطيات البيئة الحالية، اضافة الى اجراء تعديلات دورية في الواقع القيادي والاعتماد على الاجهزة الاستشارية ودعمها في صنع القرار.
3. الاعتماد على السلطة التشريعية في اعادة النظر بكل او بعض التشريعات والقوانين التي تحكم حركة النظام الاداري للدولة.
4. تغيير الاتجاهات السلوكية للعاملين في الجهاز الإداري من خلال اشاعة مفاهيم اخلاقية وتدريب الافراد على الاحساس العالي بالمسؤولية العامة وعلى استخدام السلطة خلال فترة وجودهم في الحياة العملية.
5. يُعد توقيت التنفيذ في غاية الاهمية لنجاح برامج الإصلاح، ويحتاج الامر عادة الى تمهيد سياسي على نطاق واسع لتهيئة الرأي العام والجهاز الاداري لعملية الإصلاح، كذلك لابد من تشكيل الجهاز

الذي سيتولى القيام بتنفيذ عملية الاصلاح من حيث الخبرات والوسائل والادوات المساعدة لبدء العمل بكفاءة

رابعاً : - في عملية الاصلاح الإداري يجب تقويم و تقييم عملية الاصلاح، أي قياس النتائج المتحققة ومقارنتها مع المؤشرات المخططة والمعتمدة في البرنامج الإصلاحي ، من حيث الكفاءة في تنفيذ البرنامج من ناحية الزمن والجودة، ومن حيث الآثار الإيجابية التي يتركها برنامج الاصلاح على النظام السياسي، اي تحقيق الرضى العام للقطاع الاعظم من المواطنين المعاملين مع اجهزة الدولة بصورة عامة .

خطوات مهمة على طريق الاصلاح

1. القضاء على الأسباب كافة التي تقود للانحراف والفساد الإداري بأشكاله كافة عبر اعادة النظر بمعايير وانظمة ومقاييس الأداء، وتكريس موضوع المسائلة الادارية والقانونية، حيث ان تطبيق مضامين هذه الفكرة يستدعي اعادة النظر بمسألة الرواتب والاجور وخاصة بالنسبة لشاغلي الموقع الاداريه المتقدمة .

2. حصر الجهة الرقابية بجهاز واحد قادر على ممارسة هذا الدور البالغ الاهمية والحساسية في سياق الانظمة والقوانين النافذة وبما يحقق المصلحة الوطنية العليا.

3. السعي لايجاد السبل الكفيلة بخلق الحوافر المادية والمعنوية من اجل تنفيذ سياسات وبرامج بناء وتطوير النظم الخاصة بقواعد البيانات والمعلومات على مستويات اجهزة الدولة كافة استناداً الى الدراسات والبحوث العلمية ومصادر المعلومات الخارجية.

الركيزة الثانية

البنية التشريعية

تشكل القوانين والتشريعات إحدى وسائل التنظيم الأساسية لأعمال السلطة (الإدارة العامة) للدولة في العصر الحديث، وقد ازدادت أهمية القانون وتعددت قواعده نتيجة لتشعب المهام والوظائف التي أصبحت الدولة تسعى من خلال تطبيقها تحقيق ما يصبو إليه المواطنون في شتى مناحي الحياة . لذا تعمل السلطات التشريعية جاهده لتحقيق إغراضها تلك بوسائل متعددة من خلال: تشريع القوانين المختلفة لضمان تحقيق انسانية في النشاطات الإدارية ووسائلها القانونية والمادية والبشرية، وتنظيمها المختلفة، ولأهمية التشريعات في بناء الهيكل التنظيمي والإداري في الدولة العراقية حيث تعتبر ركيزة مهمة نجد من الضروري ان تشمل عملية الاصلاح التشريعات بصورة عامة سواء كانت تشريعات دستورية او تشريعات قوانين عامة بقطاعاتها كافة او تشريعات النظم الإدارية .

التشريعات الدستورية

لا شك ان الدستور هو اهم وثيقة في حياة الشعب، فهو القانون الاساس وقاعدة التشريعات وهو العقد الاساس بين السلطة و الشعب حيث لا يخفى ان الدستور العراقي قد كتب على عجلة بعد اقل من عامين على سقوط نظام البغدادي. ان هذه العجلة في كتابة الدستور ووجود تأثيرات خارجية و عدم وجود الخبرة الكافية في حينه ادى الى ظهور الكثير من المشاكل و العرقلات ادت الى عرقلة الكثير من القوانين المهمة و التشريعات التي انعكس تأثيرها سلبا على الشارع العراقي بصورة عامة، وعلى مؤسسات الدولة بصورة خاصة، ولإجراء عملية اصلاح في قاعدة التشريعات (الدستور) أصبح لزاما اجراء عملية تعديل دستوري تحدد فيه الكثير من المعايير الاساسية للدولة التي تتواافق مع عملية الاصلاح الشامل حيث نقترح ما يلي :-

1. تشكيل لجنة من فقهاء القانون مهمتها مراجعة الدستور، واعادة كتابته بما يتواافق مع الوضع الحالي و ذلك من خلال الاستفادة من الازمات التي تزامنت في الفترة السابقة من عمر الحكومة.

التشريعات العامة

وتتمثل بالتشريعات كافة التي تصدرها السلطة التشريعية، لغرض ايجاد البيئة المناسبة وقاعدة التشريعية لعمل اجهزة الدولة كافة، والمتمثلة بقوانين تنظم علاقة الدولة العراقية مع غيرها من الدول او تنظم مسؤوليات مؤسسات الدولة بصورة عامة، والترابط العضوي والوظيفي فيما بين تلك المؤسسات او قوانين تنظم الاستفادة من موارد الدولة الطبيعية و تحديد المسؤوليات و المهام لكل قطاع من قطاعاتها المختلفة او القوانين الخاصة بالسلطة القضائية ان عملية الاصلاح في هذه المرحلة تحتاج الى ارادة سياسية لغرض اقرار القوانين المعطلة المهمة واصدار تشريعات بعيدة عن البيروقراطية الادارية تتناسب مع التطورات الحاصلة في المجال التقني والتكنولوجي لغرض تيسير الاجراءات، التي المهدف منها حفظ كرامة المواطن و توفير ابسط مقومات العيش الكريم له.

تشريعات النظم الادارية

في النظم الادارية العالمية توجد طريقتان للاصلاح الاداري

1. طريقة الاصلاح الجذري و تتضمن ما يلي
 - ادخال تغييرات شاملة على طريقة عمل مؤسسات الجهاز الحكومي و تنظيم اهدافها .
 - اعادة الهيكلة بادخال تغييرات تتضمن نقل عدد من النشاطات الحكومية الى القطاع الخاص

- تمكين و اشراك الموظفين العاملين في المؤسسة الادارية بمستويات يحددها صانع القرار في عملية اتخاذ القرار .

- الاعتماد بصورة كبيرة على الحكومة الالكترونية وبما يتناسب مع التطور التكنولوجي والتقني وثورة المعلومات التي تكتسح العالم حيث اثبتت التجربة العالمية ان الاعتماد على الانظمة الالكترونية له الاثر الكبير والبالغ في الحد من حالات الفساد المالي والاداري في اجهزة الدولة المختلفة.

2. طرقية الاصلاح الجزئي وتتضمن ادخال تغييرات واصلاحات محدودة يتم التركيز فيها على نواح محددة في عمل المؤسسة وتتمثل بمعالجة جزئيات معينة وتتضمن ما يلي :-

- تمديد صلاحية الخدمات الحكومية التي لها الاثر البالغ من الحد من الضغط المتولد من تحديد مدة مراجعة المواطنين بمدة زمنية قصيرة وبالتالي زيادة كفاءة المؤسسة الادارية و تخفيف الضغط عنها.

- تبسيط الاجراءات و يتضمن اختصار اجراءات اكمال المعاملات الرسمية الخاصة بالمواطنين واعادة ترتيبها او تسلسلها ويعتبر من اكثر الاساليب تحقيقاً للنجاح على مستوى الاصلاح الإداري.

3. اعتماد نظام الامركزية الادارية في اتخاذ القرارات

الركيزة الثالثة

المؤسسات الحكومية

تعد المؤسسات الحكومية سواء كانت وزارة او جهات غير مرتبطة بوزارة او شركات و مصانع تابعة لتلك الوزارات البنية الاساسية التي ترتكز عليها الدولة العراقية، ونتيجة لاعتماد هذه المؤسسات على نظام اداري قديم، والتهلل الوظيفي، والفساد المالي والإداري، والبيروقراطية الإدارية، وعدم ادارتها من قبل اشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص وعدم اعتماد الانظمة الحديثة، ونظم الحكومة الالكترونية، والتشابه في الاختصاصات والمسؤوليات والاهمال الحاصل في اغلب قطاعاتها وخصوصاً المعامل والمصانع، نتيجة لعدم تحديد الدولة لنظامها الاقتصادي سواء كان اشتراكي او رأس مالي او نظام يعتمد الدمج بين النظامين، ادى هذا كله الى انهيار في هذه البنية بصورة عامة.

ولغرض اجراء اصلاح شامل و جذري يجب اعتماد الاسس الآتية:

1. فحص اهلية الموظفين في المؤسسة الحكومية، وذلك من خلال اعادة هيكلة الجهاز الوظيفي واستبدال المسؤولين الفاسدين او معاقبتهم.
2. اعادة هيكلة المؤسسات الحكومية و اجراء عملية تقوم شاملة و دمج المؤسسات المشابه من حيث الاختصاص.
3. اصلاح النظام القانوني والتشريعي والاداري الخاص بالمؤسسة الحكومية وتم شرحه تفصيلياً.
4. انشاء جهاز رقابي مهني لضمان محاسبة المقصرين وال fasdins.
5. التطوير والتدريب للكوادر الادارية و الفنية.
6. تعزيز اللامركزية الادارية وتوزيع المهام على المخواضات لغرض تسهيل انسانية توفير الخدمة العامة للمواطنين.
7. اعتماد الانظمة الحديثة في المعاملات الادارية كالحكومة الالكترونية.
8. تحديث الادارة المالية ونظام الحوافر والمكافآت للمؤسسات الانتاجية التي تضمن زيادة الانتاج من خلال تحفيز العاملين في تلك المؤسسات.
9. اعتماد نظام الخصخصة الذكية للشركات والمصانع التي تعاني من الإفلاس، او التي قاربت على الإفلاس.
10. انشاء مراكز بحثية متخصصة مهمتها البحث و التطوير و اقتراح مشاريع و دراسات لمواكبة التطور الحاصل في النظم الادارية في العالم
11. اعادة النظر بمفهوم و فلسفة و اهداف الخدمات الحكومية التي تؤديها الاجهزة الحكومية و توجيهها نحو ارضاء المستفيدن منها
12. وضع مقاييس عملية للانتاجية وخطط تنفيذ يشارك الموظفون في وضعها و تصميمها الى جانب القيادات والمسيرين وتخاذلها اساساً للمساءلة والمكافأة والترقية في الجهاز الوظيفي.

الركيزة الرابعة

صنع القرار

تعد عملية صناعة القرار السياسي من أبرز وأخطر المهام التي يقوم بها أي نظام سياسي، على أساس أنها حصيلة انصهار كثير من تفاعلات أركان النظام السياسي بأكمله. ولا يقتصر صناعة القرار على السلطة التنفيذية فقط، وإنما ضروري جداً فتح المجال للمؤسسات وأطياف المجتمع المدني ووسائل

الاعلام كافة على أساس أنها قنوات معبرة عن الرأي العام. ان صناعة القرار السياسي تساهم بالشكل المناسب في إحداث نقلة نوعية وموضوعية واضحة في تطوير البلد.

وهنا اشير الى ان صناعة القرار في العراق بعضه تأثر بعوامل الاضطراب والطائفية والتدخلات الخارجية، بالإضافة إلى دور القبيلة والمؤسسة العسكرية، ويعد بروز هذه المؤثرات غير المؤسسة إلى ضعف المؤسسات المسئولة وإلى النظام الديمقراطي المستورد من انظمة اوربية ومحاولة تطبيقه في واقع متختلف مع غياب الرؤية السياسية الناضجة، في ظل هذه التحديات يبرز دور القائد وصانع القرار في عملية الاصلاح الشامل كونه الاداة التي من خلالها يمكن تمرير وتنفيذ الإصلاحات كافة التي تم شرحها سابقاً .

دور صانع القرار في عملية الاصلاح

يُعد صانع القرار الركيزة التنفيذية لعملية الاصلاح يتوجب عليه القيام بالخطوات التالية :-

1. ضرورة تحديد اطار واضح في تكوين جهاز اداري ذي كفاءة عالية.
2. الاعتماد على الخبرات والكفاءات واعطاء كل ذي اختصاص اختصاصه.
3. الاعتماد في عملية صنع القرار على مجموعة من المستشارين من ذوي الخبرة والاختصاص في المجالات المالية والاقتصادية.
4. تحديد السياسة المالية للبلد والنظام الاقتصادي من خلال رؤية مدرستة دراسة علمية دقيقة.
5. تحديد التوجهات الاساسية للسياسة العراقية ومحاولة تفعيلها بما يضمن تحرك ديناميكي لمفاصل صنع القرار في الدولة العراقية كافة.
6. تحديد معايير اختيار الشخصيات القيادية.
7. تفعيل الانظمة والتشريعات واعطاء فرصة للاجهزة التنفيذية للقيام باختصاصاتها الدستورية القانونية واشراك المؤسسات كافة في عملية صنع القرار.
8. بناء منظومة امنية رصينة،
9. تفعيل الاجهزه الرقابية في الدولة.

المصادر

نحو اصلاح اداري ناجح / تغريد الكشك

نحو اداء افضل في القطاع الحكومي / الدكتور عبد الرحمن عبد الله

دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات / الدكتور احمد صالح المزايعة

واقع القوانين الادارية د عبد العظيم نصار

الاطار النظري لصنع القرار السياسي / الدكتور ناظم الزهران

اليات الانظمة السياسية في صنع القرار السياسي / قتبة مخلف السامرائي

محاولة في تأصيل مفهوم الاصلاح السياسي / مسلم بابا عربي

الإصلاح الإداري في الأردن دراسة استطلاعية / دكتور فوزي عبدالله العكش